



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا و عبر الإنترنت)، ١١-١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ والأداء البرنامجي في
عام ٢٠٢١: موجز**

ألف- مقدمة

١- سيتطلب الأمر في العقود القادمة إحداث تغيير جذري في عموم أفريقيا إذا ما أريد للقارة أن تحقق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وتهدف الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ إلى تيسير هذا المسار من خلال عملية إدماج تقرير الأمين العام "خطةنا المشتركة" (A/75/982)، التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقات القائمة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على عدم ترك أحد خلف الركب، وحماية كوكبنا، وجعل النساء والفتيات والشباب في مركز الاهتمام، وتحسين الشمول الرقمي، وتعزيز التمويل المستدام. ولكي يتسنى استمرار الجهود والتدخلات ذات الصلة الرامية إلى التصدي للصدمات والأزمات المتكررة في أفريقيا، تبحث الخطة مجالات التحول الخمسة الواردة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة فيما يلي) للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في الإمكانيات البشرية، وتحقيق المزيد من التكامل في القارة،

* E/ECA/COE/40/1

** هذه الوثيقة موجزٌ للخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ وللأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٢١، ولا يزال نصها الكامل قيد المراجعة لدى شعبة تخطيط البرامج والميزانية.



وتعزيز الابتكار وسبل الترابط، والنهوض بالصناعات والاقتصادات الإنتاجية المستدامة، والحفاظ على استقرار المؤسسات وفعاليتها.

باء- التوجه العام

١- الولايات ومعلومات أساسية

٢- تتولى اللجنة مسؤولية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء فيها، وتشجيع التكامل داخل المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وتُستمد هذه الولاية من الأولويات المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، وكذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥). وقد كشفت جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) في أفريقيا عن سلسلة من التحديات الصعبة والمسائل الحرجة التي سيحتاج الأمر إلى معالجتها في عام ٢٠٢٣ بغية تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الصمود من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وكفالة تحقيق نتائج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٣- وتقوم اللجنة بدور بالغ الأهمية في توفير مجموعات من الحلول الابتكارية، وتعمل أيضا على تقديم المشورة السياساتية والفنية مفصلة حسب حاجة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبناء على طلبها، سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في نشأة مجتمعات أكثر ازدهارا وقدرة على الصمود وشمولاً للجميع. وتشمل أنشطة اللجنة في هذا السياق إجراء بحوث متطورة وتقديم ما يتصل بذلك من دعم متكامل في مجال السياسات والقدرات مركز على التنويع الاقتصادي والتصنيع؛ وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية والقطاعات الإنتاجية وتعبئة الموارد المحلية؛ وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وعملية التحول الرقمي.

٢- الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٣

٤- تركز الاستراتيجية البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا على التغييرات التحويلية لتقديم مساهمة قابلة للقياس في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، باتباع نهج متكامل ومتناسك. وستواصل اللجنة، في سعيها إلى أداء ولايتها، التركيز على خمسة توجهات استراتيجية هي:

- (أ) نشر المعرفة لدعم وضع السياسات الكفيلة بدفع خطة تنمية أفريقيا؛
- (ب) وضع خيارات سياساتية لتسريع التنويع الاقتصادي واستحداث فرص العمل اللازمة لتحقيق التحول في أفريقيا؛
- (ج) تصميم نماذج تمويلية مبتكرة وتنفيذها واستغلالها لتنمية الأصول من الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والاجتماعية؛

(د) دعم الأفكار والإجراءات لتعزيز تكامل إقليمي أعمق وتطوير المنافع العامة الإقليمية، بالتركيز على الإدماج الاجتماعي الاقتصادي ومراعاة أوجه التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛

(هـ) الدعوة إلى موقف موحد لأفريقيا على الصعيد العالمي وبلورة ردود إقليمية على سبيل الإسهام في قضايا الحوكمة العالمية.

٥- وفي سياق اتباع هذه التوجهات الاستراتيجية، ستستخدم اللجنة وظيفتها للتعبئة، عن طريق إتاحة منابر متعددة الأطراف وأصحاب المصلحة؛ ووظيفتها كمجمع للفكر، بإجراء أبحاث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع التعلم والتطور بالاحتكاك مع الأقران؛ ووظيفتها التشغيلية، عن طريق تقديم المشورة والدعم الفنيين المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، بسبل منها التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

٦- وستواصل اللجنة تعميم التوجيهات والتوصيات السياساتية، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة لدى الهيئات والمنابر السياساتية الحكومية الدولية، وتعزيز التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ سليم وسريع للاتفاقات الإقليمية في سياق مختلف أطر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وستواصل اللجنة الاعتماد على إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، الذي يهدف إلى تقديم توجيه بشأن التخطيط الاستراتيجي يجمع بين كل مسارات عمل الشعب والمكاتب دون الإقليمية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في جميع مجالات التركيز التحويلية التي تتيح مداخل لأنشطة البرامج الفرعية في عام ٢٠٢٣. وستواصل اللجنة أيضا تحفيز التخطيط والتنفيذ المشتركين فيما بين برامجها الفرعية.

٧- وإذا كانت الجائحة قد شكلت مخاطر حقيقية على التنمية والنمو المستدامين في القارة الأفريقية، فقد أتاحت أيضا عددا من الفرص الجديدة. وستواصل اللجنة تسهيل تحديد واقتراح أدوات تمويل ابتكارية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية ومعالجة مسألة خدمة الديون، باعتبار ذلك تدبيرا أساسيا من تدابير التخفيف. وستركز اللجنة في أنشطتها في عام ٢٠٢٣ على تقديم المشورة السياساتية والفنية المصممة حسب الطلب وعقد حوارات بشأن السياسات المتعلقة بقضايا ناشئة متصلة بالتنمية المستدامة تماشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستؤدي هذه التدابير إلى تقديم دعم مخصص للتخطيط الإنمائي الوطني وإلى هيئة بيئة أعمال تمكينية فيما يتعلق بالنظم الغذائية والأراضي والطاقة والبنية التحتية. وسيؤدي التشغيل المستدام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دورا حاسما في دعم تعميق سلاسل القيمة في أفريقيا، في مختلف المجالات الإنتاجية، بما في ذلك قطاع المستحضرات الصيدلانية.

٨- وبالإضافة إلى ذلك، سيوجّه الدعم الذي تقدمه اللجنة نحو زيادة الاستثمارات في الإجراءات المتعلقة بالمناخ من أجل تعزيز القدرة الوطنية على الصمود وتسخير الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والاقتصاد الأزرق. وستواصل اللجنة أيضا دورها الرائد في قيادة التحوّل الرقمي في القارة. وفي إطار خطة إصلاح الأمم المتحدة، ستستخدم اللجنة منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا والتحالفات القائمة على الفرص وعلى مسائل محددة، إلى جانب تقديم دعم مباشر لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، باعتبارهم القنوات الرئيسية لتقديم خدمات اللجنة.

٩- وبالنسبة لعام ٢٠٢٣، ستدعم المنجزات المتوخاة للجنة استمرار الدول الأعضاء في إدارة الجائحة والتعافي منها. وتشمل هذه المنجزات المتوخاة والأنشطة المقررة: تنمية قدرات الدول الأعضاء في مجال إدارة الديون وتحصيل الإيرادات من أجل تحقيق انتعاش قادر على الصمود؛ وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ اقتصاد أخضر قادر على الصمود أمام تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والاقتصاد الأزرق؛ وإحداث التحوّل الرقمي الشامل للجميع؛ وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك التنمية المستدامة؛ وتنويع الاقتصاد عن طريق تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج عنصر إدارة المخاطر في عملية تخطيط ووضع السياسات.

١٠- ونظرا لأهمية الاستمرار في التحسين والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء، قامت اللجنة بتعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتصلة بإدخال تعديلات على برنامجها وتكييفه بسبب الجائحة. وشمل هذا العمل التصدي للتحديات التي ألفت بها الجائحة في وجه النظم والعمليات الإحصائية الوطنية، لا سيما جمع البيانات بالالتقاء المباشر في الميدان وذلك عن طريق خدمات مصممة حسب الطلب. وتغطي التغييرات المقررة لعام ٢٠٢٣ تعزيز التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها بهدف تغيير طريقة جمع البيانات المتعلقة بالأسعار وتنفيذ الدول الأعضاء خارطة الطريق المتعلقة بتحويل إحصاءاتها الرسمية وتحديثها.

١١- وكانت تُقدّم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية مساعدة فنية لوضع استراتيجيات وطنية لأنشطتها في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ولتنويع أنشطتها في مجال الاقتصاد الأزرق عن طريق إنتاج المعارف، وإجراء دراسات بشأن النفاذ إلى الأسواق، وعقد حوارات بشأن السياسات. بيد أن هذا الدعم لم يكن شاملا بما فيه الكفاية لخلق المزيد من الفرص الاقتصادية. وبناء عليه، ستنفذ في عام ٢٠٢٣ أنشطة إضافية مخصصة لبناء القدرات لصالح القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وسيعزّز هذا المكوّن التعاون الاستراتيجي والشراكات الاستراتيجية مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومجامع الفكر الخارجية المعنية

بالسياسات بنشر أنماط تفاعل مختلطة، بما في ذلك أساليب المشاركة الحضورية وعبر الإنترنت. وتعلق الدروس الأخرى التي جرى تعميمها بالتعلم الإلكتروني، الذي أثبت أنه وسيلة ناجحة ومفيدة للغاية أثناء الجائحة. وسيستمر تطوير وتعزيز طرائق التدريب لتزويد المستفيدين بفرص الحصول على خدمات رقمية جيدة، من أجل التمكين من تبادل المعارف والمهارات الحاسمة في مجال التخطيط الإنمائي ووضع السياسات.

١٢- وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٣ إلى فرضيات التخطيط التالية:

(أ) توحيد واتباع مسارات مستدامة وطويلة الأجل محددة للتعافي من الجائحة؛

(ب) استخدام منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا التي جرى تفعيلها لتوجيه مساهمات اللجنة ودعمها من أجل تنفيذ أطر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛

(ج) استمرار الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في التعاون فيما بينها لتنسيق الإجراءات التي تركز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(د) استمرار الأجهزة والمنتديات السياساتية الحكومية الدولية في تقديم المشورة السياساتية بشأن الأولويات الناشئة.

١٣- وستواصل الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٣، حيثما كان ذلك ممكناً، إدماج نُهج مستجدة لأداء الولايات التي وضعت استجابة لتغير الظروف العملية المرتبطة بالجائحة. وفي الوقت نفسه، تفترض الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٣ أن تلك الظروف العملية قد تحسنت وتسمح بتنفيذ الولاية باتباع نُهج موضوعة سابقاً. وأي تعديل على المنجزات المتوخاة سيكون منسجماً مع الأهداف والاستراتيجيات والولايات وسيبلغ عنه في إطار معلومات الأداء البرنامجي.

١٤- وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، ستواصل اللجنة تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة لدعم مفضية الاتحاد الأفريقي في السعي للدخول في شراكات مع مختلف الشركاء الإنمائيين والجهات المانحة والحصول منهم على الدعم بغية تعزيز قاعدة مواردها وزيادة استدامتها. وستعمل اللجنة، على وجه التحديد، على الاستفادة من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمصارف المركزية، والجامعات، وحلقات تبادل الأفكار، والمؤسسات البحثية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ وستقيم شراكات جديدة سعياً لإحراز تقدم صوب إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان

الجنوب والتعاون الثلاثي، ستواصل اللجنة الاستفادة من الشراكات ذات القيمة المضافة التي تستند إلى مبدأ تعزيز التكامل والأثر الإنمائي.

١٥- وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل اللجنة تعزيز التعاون في مجال التنفيذ عن طريق إعمال مبادرات شاملة لعدة قطاعات تغطي أهدافا وغايات وتكفل إقامة روابط فعالة بين البرامج والنُهُج الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وسيشمل ذلك العمل من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا وتعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية بواسطة التحالفات القائمة على الفرص وعلى مسائل محددة لضمان بلورة ردود أكثر تنسيقا وتقديم مساهمة جماعية مؤثرة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٦- وتعمل اللجنة على إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها ونتائجها، حسب الاقتضاء. فهدف البرنامج الفرعي ٦ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على سبيل المثال، هو التعجيل بتنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والإبلاغ عن العمل الذي تقوم به في هذا السياق. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني إلى البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة لضمان إدراج المنظور الجنساني في برنامج عملها. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا قدرة الدول الأعضاء، وذلك بتقديم الدعم الفني المصمم حسب الطلب والخدمات الاستشارية والتدريب العملي في مجالات المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والإدماج والتنوع الاقتصادي، وزيادة المرأة للأعمال، وإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية.

١٧- وانسجاما مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستتخذ اللجنة تدابير لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات متصلة بتصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها؛ وانتهاج سياسات متعلقة بالجوانب التشغيلية؛ وهيئة الترتيبات التيسيرية المعقولة لتلبية الطلبات ذات الصلة؛ والتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى مستوى اللجنة، سيستمر توفير المعدات المساعدة المتخصصة في مُجمّع المقر في أديس أبابا وفي المكاتب دون الإقليمية لتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق والخدمات. وسيسعى البرنامج أيضا إلى المساهمة في وضع وتنفيذ مشاريع مشتركة محددة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

٣- الأداء البرنامجي في عام ٢٠٢١

(أ) أثر الجائحة

١٨- لقد أدى استمرار الجائحة حتى عام ٢٠٢١ إلى عرقلة تنفيذ الولايات، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحليل الأثر الاقتصادي الكلي للجائحة لتكون استجابات التعافي مصممة حسب الطلب، بما في ذلك وضع استراتيجيات وطنية تتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتكون موجهة لتحسين التجارة داخل المنطقة، فضلا عن تقديم الدعم لتشجيع تصنيع اللقاحات وتوزيعها العادل. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة، في سبيل دعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتصلة بالجائحة، ضمن النطاق العام للأهداف المرسومة، على تقديم المشورة الفنية بشأن وضع خطط إنمائية وطنية تركز على إصلاح السياسات، وتعزيز عملية تعبئة الموارد المحلية، وتنمية القدرات. وشملت هذه الخطط التعهد بتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصمود في وجه آثار الجائحة في الجنوب الأفريقي وذلك بإطلاق منصة رقمية متعلقة بالتكنولوجيا والابتكار. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا دورات تدريبية موجهة إلى المسؤولين الحكوميين وواضعي السياسات بشأن قضايا الاقتصاد الكلي في سياق الجائحة (قدمت دراسة استقصائية أدلة على أن ٧٥ في المائة من المتدربين استفادوا من المعارف والمهارات المكتسبة لممارسة تأثير إيجابي على وضع السياسات الوطنية). وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بتحليل مواطن الضعف التي كشفت عنها الجائحة ووضعت أدوات سياساتية تحليلية وتشخيصية لتأخذ بها الدول الأعضاء لدى وضعها استجاباتها على صعيد السياسات الاجتماعية من أجل التعافي من الجائحة وتحسين القدرة على الصمود.

(ب) أنشطة التقييم

١٩- استرشدت الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ بالتقييمات التالية المنجزة في عام ٢٠٢١:

(أ) تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع لشعبة الاقتصاد الكلي والإدارة؛

(ب) برنامج بناء القدرات في مجال تجميع وتطبيق جداول العرض والاستخدام الشاملة للموارد البيئية في أفريقيا، وهو مشروع تابع لحساب الأمم المتحدة للتنمية؛

(ج) تقديم الدعم لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، في إطار الدورة البرنامجية الثالثة للمركز الأفريقي للسياسات التجارية؛

(د) استعراض وحدة التفتيش المشتركة للمرحلة الأولى من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية (JIU/REP/2021/2)؛

(هـ) مشروع وحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسات وممارسات استمرارية تصنيف الأعمال في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6).

٢٠- وقد أُخذت نتائج التقييمات المشار إليها أعلاه والدروس المستفادة منها بعين الاعتبار في الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه إلى أن اللجنة في حاجة إلى تعزيز رصد الأداء على نطاق البرنامج الفرعي لتدارك الفجوة الملاحظة في تسجيل النتائج المحققة. وبالمثل، أقر تقييم داخلي للدعم المقدم لخطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بالحاجة إلى وضع نظم مؤسسية قوية قائمة على النتائج لأغراض الإدارة والرصد والإبلاغ. واستجابة إلى هذه الاستنتاجات والتوصيات، سعى كلا البرنامجين الفرعيين إلى تعزيز عمليات الرصد والإبلاغ والتقييم الخاصة بهما، وذلك باتخاذ تدابير تدريبية محددة الهدف في مجال الإدارة القائمة على النتائج، تولت اللجنة بلورتها وتنفيذها، فضلا عن عقد اجتماعات فصلية مشتركة بين الشعب للمساءلة واستعراض الأداء البرنامجي.

٢١- ومن المقرر إجراء التقييمات التالية في عام ٢٠٢٣:

- (أ) تقييم الإحصاءات المتعلقة بالهجرة والاعتراف بالمهارات في أفريقيا لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛
- (ب) تقييم سياسات التصنيع الإقليمية والوطنية القائمة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجنوب الأفريقي؛
- (ج) تقييم كفاءة وفعالية نظم اللجنة في مجال رصد البرامج الفرعية والإبلاغ عنها؛
- (د) استعراضات وحدة التفتيش المشتركة وتقييمها؛
- (هـ) تقييم استراتيجية شراكات اللجنة ونتائجها.

٢٢- وستجرى هذه التقييمات بالتنسيق مع المكاتب الفنية، بإشراك الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في مرحلتَي التخطيط والتنفيذ على حد سواء. وستجرى التقييمات وفقاً للضوابط والمعايير التي يحددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

جيم- برنامج العمل

١- البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

٢٣- في إطار العمل على تحقيق تحوّل هيكلي ونمو شامل في أفريقيا، عن طريق التخطيط الإنمائي المعزز والفعال وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز الإدارة والحوكمة الماليين للقطاع العام، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساساً بما يلي:

- (أ) نشر منتجات معرفية ذات صلة بالسياسات تكون مسنودة ببحوث متطورة؛
- (ب) دعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها الإنمائية الوطنية والدولية وذلك بتتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛
- (ج) تقديم الدعم المصمم حسب الطلب لتسريع خروج بلدان أفريقية من تصنيف أقل البلدان نمواً؛
- (د) بناء قدرات الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ أطر سياساتية تعزز الشفافية والمساءلة في مجال إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد وتخصيصها على النحو الأمثل؛
- (هـ) عقد منابر للحوار السياسي بشأن القضايا المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي؛
- (و) مواصلة ابتكار أدوات النمذجة الكلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة وتعزيز قدرة واضعي السياسات على التنبؤ بالآثار الكلية للصدمات الاقتصادية وتقييمها، بما فيها تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

٢- البرنامج الفرعي ٢: التكامل الإقليمي والتجارة

- ٢٤- في إطار العمل على تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء، عن طريق زيادة التدفقات التجارية والنهوض بالتصنيع وزيادة الاستثمارات، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساساً بما يلي:
- (أ) مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي، وبالأخص مع هيئات مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، ومكاتب المنسقين الإقليميين للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فضلاً عن الشركاء الإنمائيين، لمساعدة الدول الأعضاء على ضمان النفاذ إلى الأسواق وفرص الأعمال التجارية التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- (ب) وضع أدوات للسياسات العامة وطرحها ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد الفرص المتاحة من أجل التنويع وإضافة القيمة وتطوير تجمّعات للصناعات والتصنيع دعماً لخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا.
- (ج) توفير التدريب، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية غير الساحلية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتعلق بتنفيذ أطر التعاون الإقليمي القائمة وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ الاستراتيجية الأفريقية للتحوّل الرقمي؛

(د) تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي، وسياسات المنافسة الوطنية والإقليمية والقارية، وسياسات الملكية الفكرية، وتدابير تيسير الاستثمار؛

(هـ) تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب للمفاوضين بشأن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ضوء المرحلة الثانية من المسائل المتصلة بالاتفاق؛

(و) نشر تحليلات قائمة على الأدلة مرفقة بتوصيات للاستجابة لآثار الجائحة على التجارة.

٣- البرنامج الفرعي ٣: تنمية القطاع الخاص وتمويله

٢٥- في إطار العمل على تعزيز بيئة الأعمال التجارية للاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في النمو الاقتصادي وتحول أفريقيا، وتحسين أمن حيازة الأراضي، لا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار الابتكاريين من جانب القطاع الخاص في الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساساً بما يلي:

(أ) وضع منتجات معرفية تتضمن توصيات في مجال السياسة العامة ودعوة الدول الأعضاء إلى اجتماعات تناول المجالات ذات الأهمية الخاصة للنظر في سبل تسريع التنمية الزراعية وتحويل النظم الغذائية؛

(ب) دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا والالتزامات الأخرى المرتبطة به؛

(ج) العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ خطة الأولويات الثانية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والمساعدة في تعزيز سوق النقل الجوي الأفريقي وتحسين السلامة الطرقية؛

(د) دعم بلورة حلول محلية لأفريقيا في سياق تطوير أفضل الممارسات في نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والدعوة إلى دعم رأس المال الخاص بمشاريع السكك الحديدية القائمة والجديدة في أفريقيا؛

(هـ) دعم الدول الأعضاء والأطراف المشاركة في السوق في استكشاف فرص الاستثمار الفردي والمشارك في الهياكل الأساسية والعقارات والقطاعات الأخرى بالتعاون الوثيق مع صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات إدارة الأصول، ومصادر الأسهم الخاصة، والمؤسسات المالية؛

(و) تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء ونشر أفضل الممارسات فيها لتمكينها من تحديد القطاعات ذات الأولوية بالنمو ووضع سياسات واستراتيجيات وبرامج وتنفيذها لتحسين قدرتها التنافسية وجذب الاستثمار وتحفيز ريادة الأعمال.

(ز) دعم الدول الأعضاء في تطوير وتعميق أسواق ديونها المحلية بهدف تعبئة موارد إضافية لتلبية احتياجات تمويل التنمية؛

(ح) تعزيز التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة عن طريق دعم رائدات الأعمال الأفريقيات ومديرات الصناديق في وضع منصة تمويلية مبتكرة.

٤- البرنامج الفرعي ٤: البيانات والإحصاءات

٢٦- في إطار العمل على تعزيز إنتاج ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، سيقوم هذا البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) دعم النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية في تحويل أساليبها المتعلقة بحوكمة البيانات وإدارتها عن طريق رقمنة عملية جمع البيانات وتجميعها ونشرها في المجالات الإحصائية، بما في ذلك التعدادات السكانية ونظم التسجيل المدني؛

(ب) توفير التدريب وإتاحة منابر لتبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الإحصائية التابعة لكل منها؛

(ج) تعزيز الاتصال بشأن استخدام الإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية والترويج له وتقديم المساعدة التقنية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الإسراع بوضع استراتيجية قارية من أجل استجابة جغرافية مكانية للتصدي للجائحة؛

(د) دمج أنشطة المشورة السياساتية وبناء القدرات في مجال البيانات والإحصاءات لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والإبلاغ عنهما.

٥- البرنامج الفرعي ٥: تغير المناخ، والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية

٢٧- في إطار العمل على النهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة، عن طريق تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق والارتقاء بمستوى قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساساً بما يلي:

(أ) إجراء بحوث في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بشأن التكنولوجيات الجديدة والابتكار ومنهجيات التحول الرقمي؛

(ب) إجراء بحوث في مجال السياسات وتقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط بشأن الموارد المعدنية تكون متماشية مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعددين؛

(ج) تنظيم دورات تدريبية لوضعي السياسات والخبراء والمهنيين، وعقد اجتماعات للمنابر الإقليمية، ولا سيما المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، وزيادة المساعدة التقنية على الصعيد القطري بشأن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك إجراء استعراضات طوعية وطنية وأخرى محلية؛

(د) تقديم المشورة الفنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالتخطيط المستدام وصياغة السياسات وإدارة الاقتصاد الأزرق بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الأزرق في أفريقيا؛

(هـ) إجراء بحوث وتحليلات في مجال السياسات وعقد حوارات إقليمية بشأن مدى قدرة الاقتصادات والمجتمعات والنظم الإيكولوجية الأفريقية على الصمود أمام تغيير المناخ ومدى قابليتها للتأثر بالكوارث؛

(و) تعزيز قدرة أفريقيا على التعافي المستدام من الجائحة وإذكاء الوعي بأوجه الترابط بين تغيير المناخ والاقتصاد والمسائل الصحية.

٦- البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٨- في إطار العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا، عن طريق تسريع وتيرة تنفيذ الدول الأعضاء التزاماتها العالمية والإقليمية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والإبلاغ عن ذلك، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساساً بما يلي:

(أ) إجراء بحوث في مجال السياسات وتقديم خدمات المشورة الفنية، وزيادة المعارف، وتنمية القدرات، وحفز النقاش بشأن قضايا الساعة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ب) العمل على تمكين المرأة اقتصادياً، وتسخير المكاسب الديمغرافية لتوظيف المرأة وتوفير التعليم الجيد للنساء والفتيات، مع التركيز بوجه خاص على التحول الرقمي؛

(ج) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها الإنمائية القطاعية، وكذلك تقديم الدعم في إطار مختلف البرامج الفرعية للجنة؛

(د) تقديم الدعم الفني إلى الدول الأعضاء لقياس التقدم المحرز والإبلاغ عن حالة تنفيذ برامجها وسياساتها الوطنية المتصلة بالتزاماتها العالمية والإقليمية، استناداً إلى نتائج الاستعراض الإقليمي لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والمؤشر الأفريقي للجنسانية والتنمية، والمؤشر الأفريقي للجنسانية؛

(هـ) الشروع في أعمال المؤشر الأفريقي للجنسانية والتنمية والمؤشر الأفريقي للجنسانية، بالتعاون مع الشركاء، في البلدان المتبقية التي لم تُعمل بعد هذين المؤشرين.

٧- البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) المكوّن ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

٢٩- في إطار العمل على تهيئة بيئة تتيح استحداث فرص العمل في شمال أفريقيا، عن طريق تعزيز التنوع الاقتصادي والتكامل الإقليمي وتحسين الاعتراف بمؤهلات ومهارات العمال المهاجرين، سيقوم هذا المكوّن أساساً بما يلي:

(أ) وضع سياسات واستراتيجيات وإصلاحات هيكلية للاقتصاد الكلي تكون قائمة على الأدلة وترمي إلى دعم التحوّل الاقتصادي من أجل اقتصادات أكثر تنوعاً وقدرة على الصمود في شمال أفريقيا؛

(ب) إجراء بحوث وحلقات عمل بشأن استحداث فرص العمل بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا، مع التركيز على الجوانب المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والتعافي بعد الجائحة، وذلك بالتعاون مع مراكز الفكر والجامعات داخل أفريقيا وخارجها؛

(ج) تقديم الدعم التحليلي والخدمات الاستشارية وعقد مشاورات دون إقليمية بشأن تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(د) تقديم المساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء بشأن جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة، وبناء القدرات لتعزيز مهارات ومؤهلات العمال الأفريقيين؛

(هـ) إجراء بحوث بشأن الاتجاهات الديمغرافية والفجوة في المهارات الرقمية واستحداث فرص العمل المنتج في أفريقيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين.

(ب) المكوّن ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

٣٠- في إطار العمل على النهوض بالتنمية الشاملة في غرب أفريقيا، عن طريق تعزيز قدرة البلدان على مراعاة التحديات المتصلة بالديناميات الديمغرافية في

السياسات وعمليات التخطيط وتحقيق التكامل الإقليمي، سيقوم هذا المكوّن أساساً بما يلي:

(أ) الاستجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية فيما يتعلق بالجهود الحثيثة الرامية إلى جني العائد الديمغرافي وتشجيع استخدام نهج ميزنة يراعي العائد الديمغرافي في ما لا يقل عن ستة من بلدان غرب أفريقيا وتعزيز التكامل الإقليمي عن طريق تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ب) الاستجابة لطلبات بناء القدرات الرامية إلى اغتنام الفرص التي تتيحها العوائد الديمغرافية؛

(ج) توفير المعارف والأدوات والسياسات بخصوص تسريع الانتقال الديمغرافي والانعكاسات ذات الصلة على التنمية المستدامة، بما في ذلك ديناميات الأسرة، والهجرة والمهاجرين، والصحة ومعدل الوفيات، والشيوخوخة والظروف المعيشية، والديموغرافيا التاريخية، والتسجيل المدني، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتمكين الشباب، والسلام الدائم، والتنمية المستدامة في أفريقيا؛

(د) السعي إلى إقامة شراكة استراتيجية مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الخمسية الأولى للجماعة من أجل تحقيق رؤية عام ٢٠٥٠ ومواصلة الدعوة إلى تعميم مراعاة الركائز الاستراتيجية للرؤية في خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

(ج) المكوّن ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

٣١- في إطار العمل على توسيع قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة العالية، وزيادة حصة السلع المصنّعة والقابلة للتداول من مجموع الصادرات، وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية، وتحسين القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصادات المحلية من أجل تسريع التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، سيقوم هذا المكوّن أساساً بما يلي:

(أ) دعم تفعيل وتنفيذ الاستراتيجيات والرؤى والخطط الرئيسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي التي صيغت في تشاد وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، ودعم صياغة سياسات مماثلة في بلدان وسط أفريقيا الأخرى، والدعوة إلى مناخ أعمال مواتٍ في وسط أفريقيا؛

(ب) توفير دورات تدريبية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء في وسط أفريقيا بشأن استخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ج) جمع ومقارنة المعلومات المتعلقة بالنفوذ إلى الأسواق وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل ترجمة استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مشاريع وبرامج وإصلاحات محددة وقابلة للتمويل من جانب المصارف؛

(د) الاستفادة من مخطط توافق الآراء بشأن النقل في وسط أفريقيا ودعم المنطقة دون الإقليمية في تحويل ممرات النقل إلى ممرات إنمائية بواسطة أداة التخطيط المكاني وتحليل النقاط الساخنة القائمة على نظام المعلومات الجغرافية؛

(هـ) العمل، بالتعاون مع مركز التميز الأفريقي المعني بالهوية الرقمية والتجارة والاقتصاد والتابع للجنة، على دعم الدول الأعضاء في جهودها المخصصة لمراكز الابتكار التكنولوجي، وتطوير التجارة الإلكترونية، وتنفيذ نظم الهوية الرقمية؛

(و) تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في وسط أفريقيا لضمان التركيز على هامش المناورة المالي اللازم للتنوع الاقتصادي ودعم مواءمة الصكوك التجارية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بغية الاسترشاد بها في إعداد خطة رئيسية موحدة للتنمية الصناعية والتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا؛

(ز) تعزيز التعاون مع هيئات القطاع الخاص ووضع خطة للإصلاح من أجل بلوغ الغايات المتصلة بالإنتاجية والقدرة التنافسية؛

(ح) اقتراح تدابير سياساتية ترمي إلى تعزيز قدرة الاقتصادات المحلية على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن الجائحة.

(د) المكوّن ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

٣٢- في إطار العمل على تحقيق تكامل إقليمي أعمق في شرق أفريقيا، وذلك بالمضي قدماً في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وزيادة الاستثمارات داخل المنطقة وتسخير الاقتصاد الأزرق وتعزيز السياحة الإقليمية، سيقوم هذا المكوّن أساساً بما يلي:

(أ) تكثيف عملية تقديم الدعم إلى البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ استراتيجياتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذاً فعالاً، وتوفير المعارف وبناء القدرات وتيسير إجراء حوار سياساتي إقليمي للقطاعين الخاص والعام والهيئات الحكومية الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تشجيع الاستثمار ومصادر التمويل المبتكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واللوجستيات التجارية المحدية من حيث التكلفة؛

(ب) إجراء تقييمات للآثار ودراسات استقصائية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك مؤشر الأعمال التجارية القطري لمنطقة التجارة الحرة، بهدف قياس التقدم المحرز وتحديد الصعوبات والفرص؛

(ج) إجراء حوارات معرفية وسياساتية، ودعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تحسين حالة استعدادها للمفاوضات بشأن البروتوكولات والصكوك التي لم تعتمد بعد فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(د) تشجيع تطوير سلاسل القيمة الإقليمية بإجراء دراسات وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء وتشغيل بورصات وأسواق خاصة بالسلع الأساسية ومناطق اقتصادية خاصة؛

(هـ) المساهمة في تعزيز الأدوات التحليلية لتقييم ما تنطوي عليه موارد الاقتصاد الأزرق في الدول الأعضاء من إمكانات اجتماعية واقتصادية وبيئية، وعقد منتدى دون إقليمي لإذكاء الوعي بمختلف جوانب الاقتصاد الأزرق؛

(و) دعم بناء قدرات الشباب على إنشاء مشاريع فعالة وقابلة للتمويل من جانب المصارف في مجال الاقتصاد الأزرق؛

(ز) دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياحة الحضرية، تماشياً مع التوصيات الواردة في استراتيجية السياحة الأفريقية، في شراكة مع منظمة السياحة العالمية والبنك الدولي؛

(ح) إنشاء حسابين فرعيين للسياحة في بلدين إضافيين في عام ٢٠٢٣ وعقد اجتماعات تصديق مع الهيئات السياحية المختصة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتصل بتمكين القطاع السياحي من اكتساب القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية، من قبيل جائحة كوفيد-١٩.

(هـ) المكوّن ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

٣٣- في إطار العمل على تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز القدرات على تحقيق التصنيع الشامل من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، سيقوم هذا المكوّن أساساً بما يلي:

(أ) تقديم الدعم التقني وخدمات الخبرة الاستشارية إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والدول الأعضاء وقطاعها الخاصة، من أجل تعزيز قدراتها على النهوض بالتصنيع الشامل والتكامل الإقليمي بتنفيذ استراتيجية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وخارطة طريقها المتعلقة بالتصنيع (٢٠٦٣-٢٠١٥)، والسياسة الصناعية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (٢٠٣٠-٢٠١٥) ومواءمتها مع سياسات التصنيع

الوطنية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكاتب المنسقين الإقليميين للأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي ورابطات القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية؛

(ب) وضع ونشر أدوات ومبادئ توجيهية سياساتية لتشجيع التصنيع، بما في ذلك إضافة القيمة والتصنيع وتطوير سلاسل القيمة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي؛

(ج) دعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية الجديدة للجنوب الأفريقي - أي رؤية ٢٠٥٠ - وخططها الاستراتيجية ذات العشر سنوات، و خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠؛

(د) التعاون مع الكيانات دون الإقليمية والشركاء دون الإقليميين، مثل مجالس الأعمال التجارية لكل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في إشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بتسخير الرقمنة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتيسير تطوير الأعمال التجارية وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية؛

(هـ) المساهمة في إنشاء هياكل وأدوات مؤسسية وتعليمية لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في تسخير النهج المبتكرة لتعزيز قدرتها التنافسية وكفالة نمو القطاع الخاص في المنطقة دون الإقليمية؛

(و) تقديم الدعم الفني المستمر للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مجال تيسير المشاورات الوطنية وإذكاء الوعي بشأن عملية منطقة التجارة الحرة، والتصديق على الاتفاق المنشئ للمنطقة، ووضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ودون إقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ز) بناء قدرات الدول الأعضاء والقطاع الخاص من أجل التصدي لآثار الجائحة، وذلك بإطلاق مبادرات ترمي إلى دعم انتعاش المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

٨- البرنامج الفرعي ٨: التنمية الاقتصادية والتخطيط

٣٤- في إطار العمل على تعزيز التخطيط الإنمائي للبلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على صياغة وإدارة سياسات فعالة للقطاع العام من أجل التحوّل الهيكلي والتنمية المستدامة، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساساً بما يلي:

(أ) مواصلة تقديم التدريب حضورياً وعبر الإنترنت بشأن التنمية القطاعية والوطنية والإقليمية؛ والتخطيط على المدى المتوسط إلى الطويل للتعامل مع الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة؛ والمحتوى المحيّن بشأن صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها؛

(ب) مواصلة تعزيز التعلّم فيما بين الأقران والتعاون فيما بين المعنيين بالتخطيط الإنمائي بإنشاء جماعة مهنية ومستودع معرفي رقمي وإعداد موجزات عن السياسات وورقات بحثية؛

(ج) تشجيع توليد المعرفة وتبادل الأفكار والمعارف عن طريق المنتجات البحثية وبرامج الزمالات والحلقات الدراسية الإنمائية والحوارات السياساتية الرفيعة المستوى؛

(د) مواصلة التشديد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والقضايا المتصلة بالشباب في السياسات العامة بتنظيم دورات تعليمية ذات صلة تركز على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والابتكار والتحول الرقمي؛

٩- البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

٣٥- في إطار العمل على القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة، عن طريق تحسين سياسات الدول الأعضاء واستراتيجياتها للاستثمارات الاجتماعية واستحداث فرص العمل المنتج في المناطق الحضرية، سيقوم هذا البرنامج الفرعي أساساً بما يلي:

(أ) تطوير المعارف التحليلية وتقديم المساعدة التقنية لتحسين قدرات الدول الأعضاء على تصميم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الكفيلة بالقضاء على الفقر المدقع، وحماية الضعفاء اقتصادياً، والحد من أوجه عدم المساواة، والإدماج العام والتنمية المنصفة في أفريقيا؛

(ب) تطوير المعارف التحليلية وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في مجال تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا لما بعد عام ٢٠١٤، والخطة الحضرية الجديدة، والوقوف على حالة التقدم في هذا الصدد؛

(ج) تسهيل التعلّم والحوار على الصعيد الإقليمي بشأن السياسات الرامية إلى استحداث فرص العمل في المناطق الحضرية ودعم رصد ديناميات التوسّع الحضري بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومصرف التنمية الأفريقي والمدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا.

دال - خاتمة

٣٦- ستواصل اللجنة في عام ٢٠٢٣ تسخير قوتها وميزتها النسبيتين بوصفها مؤسسة للسياسة المعرفية الفنية في سبيل تحويل الأفكار إلى أفعال لتكون أفريقيا قارة متمكنة تنعم بالسلام والنمو. وستكون مجالات الأولوية الاستراتيجية الخمسة بمثابة القوة التوجيهية لأنشطة اللجنة وبرامجها في إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وستوجّه الجهود نحو تجسيد المجالات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام "خطينا المشتركة" في عمل اللجنة وفي إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥. وسيركّز برنامج عمل اللجنة على مجالات ذات أولوية تشمل تمويل تعافي أفريقيا من جائحة كوفيد-١٩ وتعزيز تنميتها السريعة؛ وسياسة الاقتصاد الكلي والتخطيط الإنمائي؛ والبيانات والإحصاءات؛ والتجارة والتكامل الإقليمي، لا سيما في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتمكين الشباب والنساء؛ وتغيير المناخ؛ والتكنولوجيا والابتكار؛ والتصنيع؛ والتنويع الاقتصادي واستحداث فرص العمل، لا سيما بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ومساائل الفقر وعدم المساواة والضعف البشري.